اقتصاد

اليمن: تجدد أزمة الكهرباء

عدن ـ **محمد راجح**

عاد للسطح من جديد الجدل الدائر في اليمن بشأن وضعية مصافي عدن لتكرير النفط واستمرار تعثرها دون أي حلول لإصلاحها وصيانتها في ظل تجدد أزمة الكهرباء التي ترافقت مع بروز خلاف واسع حول تغطية محطات الطاقة بالمشتقات النفطية. ورفضت محافظة حضرموت، مؤخرا، طلباً حكومياً بتحويل 3 ملايين برميل من النفط الخام تعثرت عملية تصديرها بسبب استهداف الحوثيين لموانئ التصدير الحكومية في حضرموت نهاية العام 2022، قبل أن تشترط مبادلتها بالمازوت. جاء طلب الحكومة المعترف بها دولياً بسبب انخفاض الكمية التي كانت تغطيها من حقول صافر النفطية بمحافظة مأرب حيث تعيش عدن ومدن أخرى في ظلام شبه دائم منذ أيام مع تسجيل رقم قياسي في مدة انقطاع التيار الكهرباء في العاصمة المؤقتة للحكومة اليمنية والتي وصلت إلى نحو 15 ساعة مقابل ساعتين إضاءة. الباحث الاقتصادي اليمني عبد الواحد العوبلي، يقول لـ«العربي الجديد»، إن الأزمة تتفاقم بسبب الخلافات السياسية وصراع المصالح بين مختلف هذه الأطراف لأنه لا يوجد حالياً تصدير للنفط لذا فإن حقول صافر في مأرب قادرة على تغطية احتياجات جميع محطات الطاقة الكهربائية. يضيف العوبلي أن من حق حضرموت أن ترفض إرسال النفط إلى عدن بحسب طلب الحكومة ومقايضتها بالمازوت، إضافة إلى أهمية أن تسعى أيضاً إلى إنشاء مصفاة لتكرير النفط وإيجاد حل للكهرباء لديهم في محافظة حضرموت. وأدى تخلف صناعة تكرير وتوزيع النفط إلى زيادة اعتماد اليمن على الواردات حيث لم تكن المصفاة الرئيسية الوحيدة في البلاد والواقعة في عدن مجهزة لمعالجة النفط الخام الثقيل المنتج في حقول النفط في المحافظات القريبة. ولم تلب هذه المصفاة سوى أقل من نصف الطلب المحلي على الوقود السائل، في حين غطى غاز البترول المسال المنتج في مصفاة بسيطة في مأرب معظم احتياجات الغاز المحلية. وأكد رئيس الحكومة اليمنية أحمد عوض بن مبارك، خلال زيارته الأسبوع الماضي إلى مصفاة عدن حرص الحكومة على إقامة أنشطة اقتصادية في مجالات مختلفة تعتمد على البعد اللوجستي لمدينة عدن، وفي مقدمة ذلك إعادة تشغيل مصافي عدن للقيام بدورها الحيوي في تأمين احتياجات السوق المحلية من المشتقات النفطية ورفد الاقتصاد الوطني. وتواجه الحكومة مشكلة كبيرة في إعادة هذه المنشأة لتكرير النفط للعمل في إطار بحثها المتواصل عن حلول متاحة لأزمة الكهرباء التي تفاقمت مع حلول فصل الصيف حيث تسير عملية تأهيل المصافي وصيانة وتشغيل محطة الكهرباء ببطء شديد.

الباحث في مركز الدراسات والأبحاث النفطية أمين العليي ينتقد طريقة إدارة الحكومة لأزمة الكهرباء بنفس الأدوات التي اثبتت فشلها وساهمت في تفاقم هذه الخدمة من عام لآخر دون حلول واقعية يلمسها المواطنون الذين يكتوون بجحيم صيف آخر بدون كهرباء.

(Getty)

ارتفاع أسعار معظم السلع

أظهرت بيانات رسمية أصدرتها الهيئة الوطنية للإحصاء الحكومية في الصين، أمس الثلاثاء، أن معظم السلع الرأسمالية التي تراقبها سلطات الإحصاء قد سجلت ارتفاعاً في الأسعار في أوائل مايو/ أيار الجاري مقارنة مع أواخر إبريل/ نيسان الماضي. وأضافت الهيئة أن من بين الـ50 سلعة الرئيسية المصنفة في تسع فئات، بما في ذلك أنابيب الصلب غير الملحومة والبنزين والفحم والأسمدة وبعض المواد الكيميائية، سجلت 29 سلعة ارتفاعاً في الأسعار خلال الفترة المذكورة، بينما شهدت 20 سلعة انخفاضاً في الأسعار، وظلّت أسعار سلعة واحدة من دون تغيير. وتستند الأرقام، التي تصدر كل عشرة أيام، إلى مسح يشمل ما يقرب من ألفي تاجر جملة وموزع في 31 منطقة على مستوى المقاطعات في جميع أنحاء البلاد.

لقطات

ارتفاع أصول «المركزي القطري»

ارتفعت أصول مصرف قطر المركزي في إبريل/ نيسان 2024 بنسبة 1,69% سنوياً، لكنها انخفضت من أعلى مستوى على الإطلاق المسجل في الشهر السابق. بلغت أصول «المركزي» الشهر الماضي 299 مليارا و26 مليون ريال (83,04 مليار دولار)، مقابل 294 مليارا و29 مليون ريال (81,67 مليار دولار)، خلال إبريل/ نيسان 2023. وحسب مسح المصرف المركزي، الصادر أمس الثلاثاء، فقد انخفضت أصوله من أعلى مستوى على الإطلاق المسجل في مارس/ آذار 2024 بنحو 0,29%. ساهم في النمو السنوي لأصول المركزي القطري ارتفاع 4 عوامل، على رأسها احتياطي الذهب بنسبة 31,06% عند 28,02 مليار ريال، ونمو بند الأرصدة لدى البنوك.

تحسن إنتاج السعودية من النفط

كشفت بيانات منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، أمس، ارتفاع إنتاج السعودية من النفط الخام خلال شهر إبريل/ نيسان 2024 على أساس شهري. وارتفع إجمالي إنتاج النفط الخام السعودي، وفقاً لتقرير أوبك الصادر أمس، بالاعتماد على المصادر الثانوية، بواقع الفي برميل يومياً إلى نحو 9 ملايين برميل يومياً خلال شهر إبريل الماضي، مقارنة مع 9 ملايين و27 الف برميل يومياً في الشهر السابق. يذكر أن متوسط إنتاج السعودية من النفط بلغ في عام 2023 نحو 9 ملايين و609 آلاف برميل يومياً، مقارنة مع متوسط الإنتاج في عام 2022 البالغ 10 ملايين و531 ألف برميل يومياً.

زيادة واردات الجوالات في الأردن

بلغ إجمالي مستوردات الأردن من الجوالات نحو 628 ألف جهاز خلال الثلث الأول من العام 2024، بقيمة إجمالية بلغت 51 مليون دينار، مسجلاً بذلك زيادة في العدد مقارنة بالفترة نفسها من العام 2023 الذي شهد استيراد حوالي 521 الف جهاز بقيمة 53 مليون دينار. وقال رئيس جمعية الرؤيا لمستثمري الاجهزة الخلوية واكسسواراتها أحمد علوش، في تصريح لوكالة الانباء الاردنية (بترا)، إن هذه البيانات ماخوذة من دائرة الجمارك العامة ومنقحة لتلبية احتياجات السوق المحلية المتزايدة، حيث تشهد السوق المحلية تنوعاً ملحوظاً في الأجهزة الخلوية المتوفرة، والتي تغطي جميع الفئات الاستهلاكية.

لبنان يترقب مصير هبة المليار يورو من أوروبا

بيروت ـ **رينا الجمّال**

تترقّب الساحة اللبنانية اليوم الأربعاء الجلسة النيابية التي دعا إليها رئيس البرلمان نبيه بري، لمناقشة الموقف من الهبة الأوروبية، وذلك بعد الهجمة السياسية والشعبية التي رافقت إعلان حزمة المليار يورو، واضعةً إيّاها في إطار «الرشوة المالية لإبقاء اللاجئين السوريين في لبنان».

ومن المتوقع أن تشارك القوى السياسية المسيحية والمقاطعة لمعظم الجلسات بظلّ استمرار الشغور في سدّة رئاسة الجمهورية، بذريعة أنّ جلسة الغد لن تلحظ تشريعاً أو إقراراً لأي قانون، بل ستناقش مسألة المليار يورو، وتستفهم الدوافع الأساسية وراء منحها للبنان، ووقائع الاجتماع الذي عقده رئيس حكومة تصريف الأعمال نجيب ميقاتي مع رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين، والرئيس القبرصي نيكوس خريستودوليدس، وتلاه إعلان الحزمة المالية.

في الإطار، يقول الخبير الدستوري المحامي سعيد مالك لـ«العربي الجديد»، إنّ «هبة المليار يورو المطروحة على ميقاتي، لم تقرّها الحكومة، وبالتالي ما زالت طرحاً دون أن يقترن بأي قرار أو مرسوم يصدر عن مجلس الوزراء»، لافتاً إلى أنه «بالاستناد إلى أحكام المادة الـ52 من قانون المحاسبة العمومية، فإنّ هذه الهبة بحاجة إلى مرسوم يصدر عن مجلس الوزراء بقبولها أو رفضها، أي إنّ الحكومة لها كامل الصلاحية بقبولها أو رفضها لأسباب تراها ملائمة». ويوضح مالك أنّ «مجلس النواب باستطاعته مناقشة الحكومة بموضوع الهبة وليس محاسبتها، لأن المحاسبة تكون نتيجة تصرّف معيّن أقدمت عليه الحكومة، لكن حتى تاريخه لا تزال الهبة عبارة عن طرحٍ مقدَّم من الاتحاد الأوروبي إلى ميقاتي لم يقترن بموافقة مجلس الوزراء ولا بمرسوم صادر عنه». تبعاً لذلك، يقول مالك إنّ «دور مجلس النواب سيكون بمناقشة الحكومة حول هبة المليار يورو، إضافة إلى ملف النازحين السوريين بشكل عام، وغالب الظنّ أنه سيخرج بتوصية إلى الحكومة حول مسألة الوجود السوري غير الشرعي، ومطالبتها باتخاذ الإجراءات اللازمة لتطبيق القوانين اللبنانية»، لافتاً إلى أنّ «هذه التوصية إذا صدرت هي بطبيعتها القانونية غير ملزمة، لكن تبقى لها صفة إرشادية للحكومة وقوة اعتبارية إذا اقترنت بموافقة أكثرية وازنة من النواب».

المخاطر الجيوسياسية وعض الأنامل

مصطفى عبد السلام

«إنه زمن المخاطر العالية»، كانت هذه هي أكثر كلمة جرى تداولها، أمس، على لسان المشاركين في منتدى الدوحة الاقتصادي الذي تنظمه بلومبيرغ لمدة 3 أيام، ويشارك فيه العديد من رؤساء الدول والحكومات، وكبريات المؤسسات المالية.

فالعالم عرف في السنوات الأخيرة كل أنواع المخاطر، مثلاً عرف المخاطر الصحية الناتجة عن تفشي كورونا، وما تبعها من انهيارات في الأنشطة الاقتصادية، وتهاوي الموارد المالية، وعرف المخاطر الاقتصادية الناتجة عن التضخم وغلاء أسعار السلع الأساسية والمواد الخام، وتعقّد سلاسل التوريد وتباطؤ أنشطة التجارة، وتفشي أزمات الركود والكساد، وإفلاس الشركات، والجفاف والتغيرات المناخية. وعرف المخاطر المالية الناتجة عن تطبيق سياسة التشدد النقدي، وسحب السيولة، وإحداث قفزات في أسعار الفائدة، للحيلولة دون تفشي التضخم.

لكن العالم بات الآن غارقاً فيما هو أخطر، المخاطر الجيوسياسية المتنامية التي نشاهدها في صورة حروب وإبادة جماعية ونزاعات وتهجير وجوع وانتعاش صناعة السلاح، مخاطر ليست قاصرة على رقعة من الأرض، بل تبدأ من حرب غزة واضطرابات الشرق الأوسط، وتوترات البحر الأحمر، واستمرار حرب أوكرانيا، ولا تنتهي عند احتمال اندلاع بؤر توتر جديدة.

وبعد أن كان العالم ينظر، حتى وقت قريب، إلى التضخم على أنه أكبر تحدّ للاقتصاد العالمي، بل أكبر مصدر قلق للاقتصادات والأسواق والمستهلكين، بات الآن ينظر إلى العوامل الجيوسياسية على أنها أكبر خطر يواجه ذلك الاقتصاد. وإذا كانت الحكومات والبنوك المركزية والأسواق المالية وكبار المستثمرين حول العالم لديهم القدرة على التعاطي مع المخاطر الاقتصادية والمالية، ووضع سيناريوهات قابلة للتطبيق للتعامل معها، عبر أدوات علم الاقتصاد، فإنه يبدو عاجزاً عن التعاطي مع تداعيات المخاطر الجيوسياسية، فمخاطر التضخم يمكن احتواؤها عبر سحب السيولة، ورفع الفائدة، كذا يمكن التعامل مع المخاطر المالية والتجارية، أما المخاطر الجيوسياسية فإن المستثمر قلق ويبدو عاجزاً تجاه التفاعل والتعامل معها، لأن أوراق الحل ليست بيده، بل بيد آخرين يخوضون حرباً شرسة قد لا يكون لها علاقة بأمور السياسة والاقتصاد ، وقد تتغير المعادلات على الأرض من وقت لآخر، وهذا القلق أمر يمكن ملاحظته في مداخلات المشاركين بمنتدى الدوحة. المخاطر السياسية ضاغطة على الجميع، وتخلق حالة من الضبابية واللايقين أمام الحكومات والمستثمرين، وتعزز مخاوف الأسواق، وتعرقل التدفقات الاستثمارية، وتضع الجميع أمام خيار عض الأنامل.

متفرقات اقتصادية

الضبابية تخيم على اقتصادات المنطقة بسبب الحرب

الرباط ـ **مصطفى قماس**

يتوقع مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في صندوق النقد الدولي، جهاد أزعور، أن تترتب عن استمرار الاضطرابات في البحر الأحمر، عواقب وخيمة على اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويؤكد في تحليل له نشره صندوق النقد الدولي على موقعه، مساء أول من أمس، أن الهجمات التي تستهدف السفن في البحر الأحمر، الناجمة عن الحرب التي تشنها إسرائيل على غزة لم تؤد إلى أضطراب التجارة البحرية والتأثير على الاقتصادات المجاورة وحسب، وإنما هي أيضا أسفرت عن ارتفاع مستوى عدم اليقين. ويذهب أزعو الذي سبق له أن شغل منصب وزير المالية في بلده لبنان، إلى أن حركة العبور في قناة السويس انخفضت بما يزيد على 60 في المائة منذ الحرب الإسرائيلية على غزة، حيث حولت السفن مساراتها لتدور حول رأس الرجاء الصالح. ويسجل أن حجم تجارة البضائع تقلص أيضا بصورة حادة في موانئ البحر الأحمر مثل ميناء العقبة في الأردن وميناء جدة في العربية السعودية.

غير أن أزعور يلاحظ إعادة توجيه بعض أنشطة التجارة داخل المنطقة، مثل تلك المتجهة نحو مدينة الدمام في المملكة العربية السعودية المطلة على الخليج العربي. ويحيل على تقرير آفاق اقتصاد الشرق الأوسط وآسيا الوسطى الصادر في إبريل/ نيسان الماضي، الذي يتجلى من أحد سيناريوهاته، أن البلدان المطلة على البحر الأحمر ممثلة في الأردن ومصر والسعودية والسودان واليمن، يمكن أن تفقد حوالي 10 في المائة من صادراتها، وما يقرب من 1 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في المتوسط إذا استمرت الاضطرابات حتى نهاية العام الجاري.

وكان أزعور أكد في مناسبة سابقة أن الحرب في غزة اندلعت في الوقت الذي كانت تشهد فيه المنطقة تباطؤاً في معدلات النمو، مشددا على أن الحرب فاقمت التحديات القائمة، حيث لا تزال مستويات الدين مرتفعة، ولم يسجل التضخم انخفاضا كافيا حتى الآن في العديد من الاقتصادات. ويتصور في تحليله الصادر أمس، أنه يمكن لبلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أن «تخفف حدة اضطرابات حركة الشحن الجارية من خلال تحسين إدارة سلاسل إمدادها، وإيجاد موردين جدد في القطاعات الأشد تضررا، والبحث عن مسارات شحن بديلة، وتقييم احتياجاتها من طاقة الشحن الجوي». ويرى أنه على المدى المتوسط «تستطيع البلدان أن تكتسب مزيدا من الصلابة في مواجهة اضطرابات التجارة بتقوية الروابط وقنوات الربط الإقليمية والتوسع فيها. وتولى أهمية للاستثمار في البنية التحتية للنقل بدوره، بما في ذلك عن طريق شق طرق بحرية-برية مبتكرة». وكان تقرير الصندوق الصادر في إبريل الماضي، توقع أن يظل النمو مكبوحا في العام الحالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث يترقب أن يصل إلى 2,7 في المائة في العام الحالي، مقابل 1,9 في المائة في العام الحالي.

سفينة استولى عليها الحوثيون، 12 مايو 2024 (محمد حمود/الأناضول)

الطرود البريدية تُقلق تجار الأردن

يبلغ عدد الطرود البريدية التي تصل إلى الأردن في اليوم الواحد نحو 7500 طرد

عمّان ـ **زيد الدبيسية**

ما تزال الطرود البريدية تؤرق كاهل القطاع التجاري في الأردن الذي يرى أنها عرضته لخسائر غير مسبوقة بسبب زيادة الإقبال على الشراء من خلال الطرود نظراً إلى الفارق الكبير في الرسوم المفروضة عليها مقابل إغراق الأسواق المحلية إضافة إلى عدم خضوع الطرود البريدية للمعاينة والتخمين والرقابة والتفتيش والمكنبة الفكرية.

وأضاف أن الغرفة ترى عدم وجود عدالة بين أعمال التجار المحليين سواء كانوا مستوردين أم تجاراً والذين يخضعون لرسوم جمركية تصل إلى نحو 30 في المئة عند الاستيراد 2023 إلى 310 ملايين دينار، بينما لم يتجاوز حجم التجارة التقليدية 250 مليون دينار (الدينار = 1,41 دولار). وطالبت غرفة تجارة الأردن الحكومة بتعليق السماح بإدخال الطرود البريدية إلى الأردن مؤقتاً إلى حين تنظيم عملية التجارة الإلكترونية بما يحقق الحق والعدالة من وجهة نظرها مع التجارة التقليدية. رئيس غرفة التجارة خليل الحاج توفيق قال إن قرارات رسمية منحت الطرود البريدية من خارج الأردن إعفاءات من ضريبة المبيعات والرسوم الجمركية والاكتفاء برسم موحد على الطرود يعادل ما نسبته 10 في المئة من قيمة الطرد. حيث تتحمل الشركات العالمية في كثير من الأحيان قيمة هذه النسبة بسبب قدرتها المالية الكبيرة وبهدف إغراق الأسواق المحلية إضافة إلى عدم خضوع الطرود البريدية للمعاينة والتخمين والرقابة والتفتيش والمكنبة الفكرية.

وأضاف أن الغرفة ترى عدم وجود عدالة بين أعمال التجار المحليين سواء كانوا مستوردين أم تجاراً والذين يخضعون لرسوم جمركية تصل إلى نحو 30 في المئة عند الاستيراد عبر المراكز الحدودية إضافة إلى أن التاجر الأردني أو المستورد يتحمل نفقات تشغيلية لا تتحملها الشركات العالمية التي تتبع عبر الشبكة العنكبوتية مثل الإيجارات والرواتب واشتراكات الضمان الاجتماعي للعاملين والكثير من المصاريف التشغيلية الأخرى.

عضو غرفة تجارة عمّان علاء ديرانية قال لـ«العربي الجديد» إن القطاع التجاري تضرر بسبب المنافسة غير العادلة مع الطرود البريدية التي تخضع لرسوم جمركية منخفضة قياساً بالبضائع التي ترد إلى الأردن من الخارج حيث إن فارق الأسعار يحفز المواطنين على الشراء من خلالها. وأضاف أن من حق ما يعرف بالتجارة التقليدية أن تتمتع بالمزايا الممنوحة نفسها للبضائع المورّدة للبلاد من خلال الطرود البريدية حتى تكون هناك منافسة عادلة في السوق، وعدم الإضرار بالتجارة التي تترتب عليها التزامات مالية من إيجارات ورسوم وضرائب وتوفير فرص عمل. وقال إن الارتفاع الكبير في أعداد الطرود البريدية يضر بالقطاعات التجارية ويخفض عوائد خزينة الدولة من الضرائب والرسوم وقد يؤدي إلى إغلاق بعض المحلات التجارية خلال الفترة المقبلة وتسريح العاملين لديها.

> الغرفة تطالب بالحماية من المنافسة غير العادلة

ويرى التجار أن «البيع الإلكتروني من خلال الطرود البريدية يمثل تحدياً كبيراً وسوقاً موازياً يواجه تجار القطاع التقليديين الذين يمرون بظروف ضاغطة جراء انخفاض حركة النشاط التجاري وسط ارتفاع كلف تشغيل الأعمال». وزارة الصناعة والتجارة والتموين وفي ردها على أسئلة لـ«العربي الجديد» قالت إن العمل جار لتنظيم التجارة الإلكترونية بما يعالج الاختلالات القائمة ويحقق المنافسة العادلة في السوق وضمان حق المواطن في سلع آمنة وجيدة.

تقرير

انطلق، أمس الثلاثاء، منتدى قطر الاقتصادي، في العاصمة الدوحة تحت شعار «عالم متغير - اجتياز المجهول»، وسط حضور دولي بارز ومشاركة عدد من رؤساء الدول والحكومات، تقدمهم أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني. ملفات عديدة مطروحة على طاولة المنتدى أبرزها تداعيات الحرب الإسرائيلية على غزة، والمخاطر الجيوسياسية والعولمة والتجارة، وتحول الطاقة، والابتكار التكنولوجي. ويستمر المنتدى حتى غد الخميس

حروب وأزمات تحضر في منتدى قطر الاقتصادي

الدوحة ـ **اسامة سعد الدين**

سيطرت تداعيات الحرب الإسرائيلية المتواصلة على قطاع غزة منذ أكثر من سبعة أشهر، والمخاطر الجيوسياسية، على محاور جلسات منتدى قطر الاقتصادي، الذي انطلقت نسخته الرابعة في العاصمة الدوحة أمس الثلاثاء، تحت شعار «عالم متغير - اجتياز المجهول»، بالتعاون مع وكالة «بلومبيرغ». تقدم الحضور أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، وسط حضور دولي بارز ومشاركة عدد من رؤساء الدول والحكومات. وكان من بين المتحدثين الرئيسيين رئيس وزراء قطر الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، والرئيس البولندي أندريه دودا، ورئيس وزراء ماليزيا أنور إبراهيم. ومن المقرر أن يتحدث الرئيس الإندونيسي المنتخب برابو سوبيانتو اليوم الأربعاء.

وأكد أمير قطر في منشور عبر حسابه الرسمي على منصة التواصل «X» أن منتدى قطر الاقتصادي أصبح يمثل منصة عالمية لطرح الأفكار البنّاءة بشأن القضايا الاقتصادية والجيوسياسية العالمية وتقديم مقترحات مبتكرة لتجاوز التحديات المطروحة. ويحضر منتدى الدوحة الاقتصادي، وفقاً لوكالة «قنا» القطرية، أكثر من 1000 مشارك من قادة الأعمال من مختلف أنحاء العالم، وتتمحور مناقشات المنتدى، الذي يعقد في الفترة من 14 إلى 16 مايو/ أيار الجاري، حول جملة من المجالات الرئيسية، وهي الجغرافيا السياسية، والعولمة والتجارة، وتحول الطاقة، والابتكار التكنولوجي، وتوقعات الأعمال والاستثمار، والرياضة والترفيه.

الحروب والأزمات

وقال رئيس مجلس الوزراء، وزير الخارجية القطري، الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، في كلمة افتتاحية: «عالمُنا يتخبطُ في التحديات والأزمات، فما كاد يتعافى من جائحة كورونا (كوفيد-19)، حتى وجدنا أنفسنا في مواجهة حروب تُلقي بظلالها الثقيلة على تفاصيل حياتنا، وتدور رحاها في مختلف أنحاء العالم... الحرب الروسية الأوكرانية في أوروبا، والأزمة السودانية في أفريقيا، وأحدثُ فصولها تجري الآن في قطاع غزة، حيث تفاقمت الأزمة الإنسانية لتحصد الحرب أرواح آلاف الضحايا من الأطفال والنساء والشيوخ الأبرياء». وأكد رئيس الوزراء أن قطر كانت في مقدمة مَن حذروا من خطر تمدد هذه الحرب نحو مناطق أخرى في الأقليم، إلا أن العالم بأكمله فشل في منع ذلك، وتمددت المواجهات حتى البحر الأحمر، مما هدد الملاحة الدولية وزاد من مصاعب التجارة العالمية التي تعاني أصلاً. ونبه إلى أن التحديات المختلفة الناجمة عن الأزمات المتعددة والمعقدة، تفرض على الدول العمل على تحسين الأوضاع الاقتصادية لأن ذلك يسهم في استقرار الحرب.

التحول الرقمي

وأكد رئيس الوزراء القطري في كلمته الافتتاحية أن بلاده تتجه نحو التحول الرقمي من خلال زيادة استثماراتها في التكنولوجيا والابتكار و الذكاء الاصطناعي، لافتا إلى اعتماد الدولة حوافز بقيمة تسعة مليارات ريال (2,4 مليار دولار) للوصول إلى ذلك، وأعلن إطلاق مشروع الذكاء الاصطناعي العربي «فنار» والذي سيعتمد على جمع بيانات إعادة الجودة باللغة العربية وسيسهم بدوره في إثراء النماذج اللغوية الكبيرة والحفاظ على الهوية العربية. وأشار رئيس الوزراء القطري إلى أن اقتصاد بلاده واصل تحقيق المؤشرات الدالة على ثباته وازدهاره، فقد حقق الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لغاية الربع الثالث من 2023 نمواً بنحو 1,6% متزامنا مع تحسن مؤشرات الاستقرار المالي، وتبني الحكومة خطة مالية مرنة تجاه التقلبات في أسعار الطاقة. من جانبه، قال الرئيس البولندي أندريه دودا إن بلاده تساعد الجهود الدولية لمساعدة أوكرانيا، وخصصت أكثر من 4% من ناتجها المحلي الإجمالي للإنفاق العسكري.

خفض الإنفاق المسرف

وقال رئيس وزراء ماليزيا أنور إبراهيم، في كلمته، إن بلاده تحتاج إلى خفض دعم الإنفاق المسرف، بما في ذلك خفض دعم الوقود لتقليص مستويات الدين الحكومي، مؤكدا أنه سيخفض دعم الوقود في «الوقت المناسب». وأضاف: «أعترف بأن الأمور يجب أن تتم، ولكن يجب أن يكون ذلك بحكمة». وقال إنه لا يوجد «أي دليل» على حدوث عمليات لنقل النفط الإيراني الخاضع للعقوبات من سفينة إلى أخرى قبالة ماليزيا. وحول الحرب الإسرائيلية على غزة، أوضح رئيس وزراء ماليزيا، في جلسة حوارية ضمن أعمال المنتدى أن «دولة قطر تتعامل بطريقة جيدة في جهود الوساطة وإجراء المحادثات، وأنا أقدر هذه الجهود، وأحترم جهود جامعة الدول العربية وكافة الشركاء»، داعيا الجميع إلى الانخراط في جهود وقف الحرب والعدوان المستمر على النساء والأطفال في قطاع غزة.

إعادة صياغة اقتصادات المنطقة

وتحدث وزير المالية السعودي محمد الجدعان في الجلسة الثالثة التي حملت عنوان «إعادة صياغة اقتصادات الشرق الأوسط»، وقال إنه في حين أن الاستثمارات الضخمة لبلاده تساعد على تنمية الاقتصاد غير النفطي، فإن المملكة بحاجة إلى توخي الحذر بشأن «السخونة الزائدة» التي يمكن أن تسبب التضخم. ولفت إلى أن المملكة تكون متحفظة للغاية عندما يتعلق الأمر بالتنبؤ بعائدات النفط، وهو ما يضمن استدامة خططها ومشاريعها الاستثمارية. كما لفت الجدعان، إلى أن ثبات العملات الخليجية ساهم في تراجع تكاليف الواردات، وقال إنه لا يمكن الاعتماد على مصدر واحد للاقتصاد حتى لا نكون كالأسرى لهذا المصدر، ولكن يجب أن نعمل على تعزيز التنوع الاقتصادي، وهو ما نقوم به في المملكة. وشدد الوزير السعودي على أن الأقتصاد العالمي يواجه تحديات جدية، وأن «رؤية 2030» تستهدف تنويع الاقتصاد السعودي، وجعله أكثر استدامة. وفي رده على سؤال حول إيرادات المملكة النفطية قال الجدعان: «نحن متحفظون للغاية في توقعاتنا عندما يتعلق الأمر بإيراداتنا النفطية، وحالياً 37% من إيرادات الميزانية يأتي من مصادر غير نفطية».

رؤية قطر

في غضون ذلك، لفت وزير المالية القطري، علي بن أحمد الكواري، خلال الجلسة نفسها، إلى مواصلة العمل لتحقيق رؤية قطر الوطنية 2030، حيث تركز الجهود على ثلاث مراحل رئيسية منها تعزيز الاستثمار القطري وتعزيز التطوير الاقتصادي وبناء القدرات، مشددا على أهمية الاستثمار في رأس المال البشري، وبناء القدرات الخاصة بالقطاع الخاص، واستخدام التكنولوجيا الحديثة، وتبني مبدأ الاستدامة في جميع المشاريع. وفي رده على سؤال حول بيئة أسعار الفائدة المرتفعة، قال الكواري: «من الواضح أن هذا يشكل تحديا، ومع ذلك، ربما يكون الأمر أكثر صعوبة بالنسبة لدول أخرى غير قطر، لأن جميع البيانات المتعلقة باقتصاد قطر مختلفة، موضحا أن هيكل الاقتصاد القطري يختلف عن هيكل الاقتصاد الأميركي، فقد جرى رفع أسعار الفائدة لمحاربة التضخم، في حين أن التضخم في قطر لا يشكل مشكلة، وحقق في شهر مارس/آذار الماضي معدل 1,1%، وهو الأدنى منذ ثلاث سنوات في البلاد. وأكد الرئيس التنفيذي لجهاز قطر للاستثمار منصور إبراهيم آل محمود في الجلسة الرابعة، إن صندوق الثروة السيادي القطري سيواصل الاستثمار في مراكز البيانات وتصنيفها وتطبيقات البرمجيات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي وشركات تصنيع الرقائق. ويخطط جهاز قطر للمشاركة بصفة مستثمر رئيسي في صندوق أرديان (Ardian) لأشباه الموصلات، وهو صندوق أنشأته شركة الأسهم الخاصة الفرنسية «أرديان» للاستثمار في صناعة الرقائق الإلكترونية في مختلف أنحاء أوروبا. وتوقف بيان أصدره الصندوق أول من أمس الاثنين، عند «إيمانه بتغلغل أشباه الموصلات في الاقتصاد العالمي، وتأثيرها على التحولات الرقمية والخضراء عبر عدة قطاعات رئيسية مثل الذكاء الاصطناعي ووسائل النقل والتكنولوجيا الاستهلاكية»، كما يعمل الجهاز على زيادة استثماراته في قطاع التكنولوجيا، وقيادة جولات التمويل التي تجريها شركات القطاع، في ظل سعي قطر إلى تنويع اقتصادها. ويختتم المنتدى غداً الخميس، ويسلط الضوء على القضايا الملحة التي تجتاح الساحة الاقتصادية مثل «الجغرافيا السياسية والعولمة والتجارة»، إذ سيجري بحث مدى تأثير تطور المشهد السياسي على تدفقات الاستثمار، وسلاسل التوريد، والاقتصاد الدولي. كما سيتناول المنتدى «توقعات الأعمال والاستثمار» والتي سُتعنى بطرح رؤى بشأن نمو السوق والتوجهات الاقتصادي، وذلك عبر سلسلة من المقابلات والجلسات النقاشية والورش التفاعلية.

> تنوّع استثمارات صناديق الثروة الخليجية
>
> قال كبير مسؤولي الاستثمار في «تيماسيك» روهيت سيباهيمالاني إن «صناديق الثروة السيادية الخليجية تغير بشكل متزايد طريقة استثمارها، مع زيادة التركيز على استخدام الصفقات العالمية، لتحقيق شيء ما في اقتصاداتها المحلية». وقد اصبح هذا الاتجاه أكثر وضوحا في السعودية وابوظبي». وقال سيباهيمالاني إن «تيماسيك» أبرمت بالفعل شراكات مع بعض الصناديق السيادية الخليجية في صفقات دولية، لكنها لا ترى حاجة كبيرة لاستخدام رأسمالها في المنطقة. وبدلا من ذلك، سيركز الصندوق المملوك للدولة في سنغافورة على دفع الشركات الاستثمارية الى التوسع في الشرق الاوسط.

رئيس وزراء ماليزيا أنور إبراهيم خلال فعاليات المنتدى (كريم جعفر/فرانس برس)

> أكثر من 1000 مشارك من قادة الأعمال من مختلف أنحاء العالم

جلسات مهمة

اعتلى رؤساء البنوك المركزية منصة المنتدى، حيث قال محافظ مصرف قطر المركزي الشيخ بندر بن محمد بن سعود آل ثاني، إن ربط الريال القطري بالدولار الأميركي كان ناجحاً للغاية بالنسبة للبلاد، مضيفاً أن «مهمتنا هي الحفاظ على ربط العملة بالدولار. لن نرى أي تدفقات لرأس المال من البلاد». وفي الجلسة عينها، قال رئيس البنك المركزي التركي فاتح كاراهان إن البنك المركزي ملتزم بالحفاظ على موقف سياسي محكم لخفض التضخم، وهو مستعد للتحرك. وقال «نحن ندرك المخاطر الصعودية» على التضخم. وفي حين يقوم المنظمون في جميع أنحاء العالم بفحص الائتمان الخاص عن كثب بحثاً عن الكيفية التي يمكن أن يهدد بها الاستقرار المالي، فإن مارك ناخمان الذي يقود أعمال إدارة الأصول والثروات في «غولدمان ساكس» يجادل بالعكس، قائلاً إنه حتى لو تصاعدت حالات التخلف عن السداد، فإن ذلك يعني فقط عوائد أقل لمستثمري الائتمان من القطاع الخاص. وفي حين أنه إذا تم الاحتفاظ بهذه القروض في الميزانيات العمومية للبنوك وبدأت الخسائر في الارتفاع، فقد يتسبب ذلك في الام اقتصادية حقيقية. على صعيد آخر، قال كبير مسؤولي الاستثمار في «تيماسيك» روهيت سيباهيمالاني إن «صناديق الثروة السيادية الخليجية تغير بشكل متزايد طريقة استثمارها، مع زيادة التركيز على استخدام الصفقات العالمية لتحقيق شيء ما في اقتصاداتها المحلية. وقد أصبح هذا الاتجاه أكثر وضوحا في السعودية وأبو ظبي». وقال سيباهيمالاني إن «تيماسيك» أبرمت بالفعل شراكات مع بعض الصناديق السيادية الخليجية في صفقات دولية، لكنها لا ترى حاجة كبيرة لاستخدام رأسمالها في المنطقة.

امير قطر الى جانب الرئيس البولندي في منتدى قطر الاقتصادي امس الثلاثاء (كريم جعفر/فرانس برس)

مؤشرات الأسواق

اليابان

ارتفع المؤشر نيكي الياباني أمس في تعاملات غابت عنها المحركات الواضحة وسط ترقب المتعاملين لصدور بيانات التضخم في الولايات المتحدة ونهاية موسم إعلان نتائج الشركات. وأغلق نيكي مرتفعاً 0,46 في المئة، مع ارتفاع 125 من الأسهم المدرجة عليه البالغ عددها 225، في حين انخفض مئة سهم بعد جلسة هادئة نسبياً. وارتفع المؤشر توبكس الأوسع نطاقاً 0,25 في المئة. وصعد سهم مجموعة سوفت بنك 4,34 في المئة، ليكون أكبر داعمي المؤشر نيكي. وقفز سهم فوروكاوا إلكتريك نحو 19 في المئة، في حين قفز سهم شركة التكرير إنيوس هولدنجز أكثر من 10 في المئة بعد إعلان نتائج خلال جلسة ما بعد الظهيرة. وعلى الجانب الآخر، جاء سهما شركة الإنشاءات كاجيما وشركة توسوه كورب للكيماويات في مقدمة الخاسرين، إذ هبط سهم كل منهما قرابة التسعة في المئة. وكان سهم دايوا سيكيوريتيز من الخاسرين البارزين أمس، إذ خسر 6,82 في المئة بعد أنباء عن استثمار 51,9 مليار ين (331,78 مليون دولار) في بنك أوزورا، مما سيجعل الشركة أكبر مساهم في البنك. وتراجع سهم بنك أوزورا 0,91 في المئة. وهبط سهم شركة شيونوجي للصناعات الدوائية بأكثر من أربعة في المئة.

الكويت

تباينت المؤشرات الرئيسية لبورصة الكويت عند إغلاق تعاملات، أمس الثلاثاء، وسط ارتفاع لـ8 قطاعات. وتراجع مؤشرا السوق الأول والعام بـ0,14% و0,11% على الترتيب، وصعد «الرئيسي» بنحو 0,06%، بينما هبط «الرئيسي 50» بـ0,10% عن مستوى أول من أمس الاثنين. سجلت بورصة الكويت تداولات بقيمة 62 مليون و36 ألف دينار، وزعت على 272 مليون و45 ألف سهم، بتنفيذ 16,57 ألف صفقة. وشهدت الجلسة ارتفاع 8 قطاعات في مقدمتها السلع الاستهلاكية بـ1,98%، بينما تراجع قطاعا الاتصالات والبنوك بـ1,65% و0,35% على التوالي، واستقرت 3 قطاعات. وأما الأسهم، فقد ارتفع سعر 57 سهماً على رأسها «أرجان» بـ12,62%، بينما تراجع سعر 50 سهماً في مقدمتها «مراكز» بواقع 8,10%، على الرغم من ارتفاع أرباح الشركة بنسبة 541,93% خلال الربع الأول، واستقر سعر 12 سهماً. وجاء سهم «الامتياز» المرتفع 9,68% في مقدمة نشاط الكميات بحجم بلغ 18,23 مليون سهم؛ وتصدر السيولة سهم «بيتك» بقيمة 10,82 ملايين دينار.

مصر

ارتفع المؤشر الرئيسي للبورصة المصرية بنسبة 0,1% في مستهل تداولات جلسة أمس، بضغط من توجه المصريين نحو تحقيق صافي مبيعات بقيمة 80,4 مليون جنيه، ليحقق رأس المال السوقي خسائر سوقية بقيمة 7 مليارات جنيه. وفي التعاملات البكرة، ارتفع المؤشر الرئيسي للبورصة المصرية EGX30 بنسبة 0,1%. في حين انخفض مؤشر الشركات المتوسطة والصغيرة «EGX70» متساوي الأوزان بنسبة 0,28%. كما تراجع المؤشر الأوسع نطاقاً «EGX100» متساوي الأوزان بنسبة 0,3%.

مال وسياسة

أعلنت إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن فرض رسوم جمركية حادة على العديد من الواردات الصينية، وسط حملة انتخابية شرسة مع الجمهوري دونالد ترامب، حيث يتنافس كلا المرشحين على إظهار من هو صاحب المواقف الأشد صرامة تجاه الصين عبر مزايدة على فرض أعلى رسوم

رسوم الانتخابات الأميركية

مزايدة بين بايدن و ترامب لفرض أكبر تعرفات جمركية على الصين

واشنطن ـ **العربي الجديد**

تشتد معركة الرسوم الجمركية التي تشنها الولايات المتحدة على السلع الصينية قبل أشهر قليلة من الانتخابات الرئاسية المقررة في نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل، وسط مزايدة بين الرئيس الديمقراطي جو بايدن ومنافسه الجمهوري اللدود دونالد ترامب الطامح إلى العودة مجدداً إلى البيت الأبيض على فرض أعلى نسبة من التعرفات الجمركية على المنتجات الصينية التي تبدو أنها باتت وقود المعركة الانتخابية هذه المرة.

وكشفت إدارة بايدن، أمس الثلاثاء، عن خطط لفرض رسوم جمركية حادة على العديد من الواردات الصينية، على رأسها السيارات الكهربائية وخلايا الطاقة الشمسية والصلب والألومنيوم، بموجب مراجعة التجارة مع الصين طوال أربع سنوات. ووفق الخطط، من المقرر مضاعفة الرسوم الجمركية على السيارات الكهربائية الصينية أربع مرات، لتصل إلى 102,5% هذا العام مقابل 27,5%. كذلك تقرر مضاعفة التعرفة الجمركية على واردات خلايا الطاقة الشمسية إلى 50% في 2024 أيضاً مقابل 25%، ورافعات الشحن 25%. كذلك تقرر مضاعفة الرسوم على بعض منتجات الصلب والألومنيوم الصينية ثلاث مرات إلى 25% هذا العام بدلاً من 7,5%.

وستتضاعف كذلك الرسوم على منتجات أخرى على مدى السنوات الثلاث المقبلة، منها الرقائق الإلكترونية (أشباه الموصلات) إلى 50% بدلاً من 25% بحلول العام المقبل 2025، وبطاريات تخزين الطاقة إلى 25% من 7,5% والغرافيت الطبيعي بنسبة 25% في عام 2026. وقال مسؤولون كبار في إدارة بايدن إنهم أخروا بدء بعض زيادات الرسوم الجمركية لمنح الصناعات الأميركية الوقت لإعادة تنظيم سلاسل التوريد الخاصة بها. وقال البيت الأبيض إن التعرفات الجديدة ستطبّق على منتجات صينية بقيمة 18 مليار دولار.

ترامب يتعهد بفرض رسوم تصل إلى 200%

تأتي الرسوم الجمركية الجديدة وسط حملة انتخابية شرسة بين بايدن وسلفه ترامب، حيث يتنافس كلا المرشحين على إظهار من هو صاحب المواقف الأشد صرامة تجاه الصين. وبعد يوم واحد من تناقل الصحف ووسائل الإعلام الأميركية، يوم الجمعة الماضي، أنباء تخطيط بايدن لرفع الرسوم الجمركية على السيارات الكهربائية الصينية إلى ما يقرب من 100%، تحرك دونالد ترامب للتفوق على منافسه، حيث قال الرئيس السابق في تجمّع حاشد في نيوجيرسي، يوم السبت الماضي، في إشارة إلى السيارات الصينية المصنعة في المكسيك: «سأفرض رسوم بنسبة 200% على كل سيارة تأتي من تلك المصانع». وأشار إلى أن بايدن كان يمزق أجندته التجارية التي تركز على التعرفات الجمركية، بينما «استمع لي أخيراً. لقد تأخر حوالى أربع سنوات».

ولا يزال نهج بايدن أضيق من خطط ترامب لفترة ولاية ثانية محتملة، التي تشمل فرض تعرفة بنسبة 60% على الأقل على جميع البضائع القادمة من الصين وفرض ضريبة بنسبة 10% على كل الواردات من أي بلد. ورغم ذلك فإن فرض حواجز صارمة على التجارة مع الصين أصبح الآن يحظى بإجماع لدى الحزبين الديمقراطي والجمهوري، بينما كان يُنظر في السنوات الماضية إلى نهج ترامب على أنه يعمل على زعزعة الإيمان بالتجارة الحرة. وينوّه قرار بايدن سنوات من الجدل داخل الإدارة حول الرسوم الصارمة التي فرضها ترامب في الأصل على أكثر من 300 مليار دولار من الواردات من الصين. وهذه الرسوم التي نُفّذت في عامي 2018 و2019 وعززتها خطوات بايدن الجديدة، أصبحت الآن سمة دائمة على ما يبدو لسياسة الولايات المتحدة تجاه الصين الطامحة إلى إزاحة الولايات المتحدة من صدارة أكبر اقتصاد في العالم. في حين تعهدت بكين، أمس الثلاثاء، باتخاذ «كل الإجراءات اللازمة» للرد على واشنطن. وقال الناطق باسم وزارة الخارجية الصينية وانغ وينبين إن «الصين تعارض زيادة الرسوم الجمركية من جانب واحد، وهو انتهاك لقواعد منظمة التجارة العالمية، وستتخذ كل الإجراءات اللازمة لحماية حقوقها ومصالحها المشروعة». وسبق أن ندد الصين، الأسبوع الماضي، بالخطوة الأميركية عقب نشر تقارير حولها، محذرة من أنها تزيد من التوترات بين البلدين. وقالت المستشارة الاقتصادية في البيت الأبيض لايل برينارد للصحافيين، أمس: «يتخذ الرئيس نهجاً استراتيجياً صارماً يجمع بين الاستثمار في الداخل ومواجهة الصين في القطاعات الرئيسية، على عكس الإدارة السابقة التي فشلت في المتابعة». وأضافت أن ضريبة ترامب المقترحة بنسبة 10% على جميع الواردات ستكون تضخمية (سترفع معدل التضخم في الولايات المتحدة).

اصطفاف لمواجهة الصين

وبينما كانت العديد من القطاعات التجارية والإنتاجية تعارض الكثير من الرسوم التي فرضها ترامب، على اعتبار أنها ترفع من التكاليف وبالتالي الأسعار النهائية على المستهلكين، هناك ارتياح للرسوم الانتقائية التي يعتزم بايدن تطبيقها. وضغطت النقابات العمالية، ولا سيما في صناعات الصلب والنواح الطاقة الشمسية والسيارات على بايدن لحماية الصناعات المحلية من المنتجات الصينية الرخيصة. وقال مايرون بريليانت، نائب الرئيس التنفيذي السابق لغرفة التجارة الأميركية لصحيفة وول ستريت جورنال، أمس: «الحقيقة أنه لا أحد يريد أن يبدو ضعيفاً في مواجهة الصين». هذا التأييد للرسوم التي يعتزم بايدن تطبيقها يأتي رغم التحفظ الذي كان يبديه بريليانت في السابق ضمن آخرين بشأن الاستخدام المفرط للتعريفات الجمركية والذين يحذرون من التكاليف التي يتحملها المستهلكون الأميركيون. ويبدو أن القلق بشأن الممارسات الاقتصادية الصينية يتصاعد داخل إدارة بايدن منذ أشهر وكذلك القطاعات الاقتصادية المختلفة. وفي عهد بايدن، أنفقت الولايات المتحدة المليارات لبناء القدرة التصنيعية المحلية للسيارات الكهربائية وأشباه الموصلات والنواح الطاقة الشمسية وغيرها من الصناعات التي تهيمن عليها الصين. ولكن مع بدء الاقتصاد الكلي الصيني في التباطؤ، ضاعف المسؤولون في الصين من إنتاجهم في الصناعات نفسها التي كانت الولايات المتحدة تستهدفها. ويتمثل الخوف بين مسؤولي إدارة بايدن بأنّ التصنيع الصيني قوي بما يكفي لخفض الأسعار على مستوى العالم، ما يقوّض الشركات الأميركية الناشئة ويضيع الدعم الذي تقدمه إدارة بايدن.

مضاعفة الرسوم على السيارات الكهربائية الصينية 4 مرات إلى 100%

ويبدو أن إدارة بايدن تشعر بارتياح حيال أنّ الرسوم الجديدة لا يرجّح أن يكون لها تأثير تضخمي كبير على عكس ما سبّبته الرسوم الواسعة التي فرضها ترامب خلال وجوده في البيت الأبيض قبل أربع سنوات. وقال مسؤولون في الإدارة الأميركية إنهم يعتقدون أنّ الرسوم لن تؤدي إلى تصعيد التوتر مع الصين، لكنهم يتوقعون أن تستكشف الصين طرقاً للرد. ويوجد في الوقت الحالي عدد قليل للغاية من السيارات الكهربائية الصينية في الولايات المتحدة، لكن المسؤولين يشعرون بالقلق من إغراق هذه النماذج منخفضة السعر، التي أصبحت ممكنة بفضل دعم الحكومة الصينية السوق الأميركية قريباً. وتستطيع الشركات الصينية بيع السيارات الكهربائية مقابل أقلّ من 12 ألف دولار. كذلك تمتلك مصانع الخلايا الشمسية ومصانع الصلب والألومنيوم القدرة الكافية على تلبية قدر كبير من الطلب العالمي.

قلق من الانقسام الصيني

ورغم الاطمئنان الذي تبديه إدارة بايدن حيال الرد الصيني، يتخوف محللون من نتائج عكسية. وقال إسوار براسار، زميل بارز في معهد بروكينغز الأميركي: «هذه التعرفات تتويج لصراع السياسات الصناعية بين البلدين، وهي أيضاً تتويج لموسم الانتخابات الذي يلوح في الأفق في الولايات المتحدة». وأضاف براسار أن تعريفات بايدن الجديدة تزيد من خطر الانقسام الصيني، الأمر الذي قد يؤثر في النهاية بالنمو الاقتصادي الأميركي. وأشار إلى أن العلاقات بين البلدين قد تتضرر إذا واصل الجمهوريون والديمقراطيون تبني موقف المواجهة ضد الصين للفوز بمناصب منتخبة. وخلال حملته الانتخابية وعد ترامب باستخدام التعرفات الجمركية مرة أخرى كهراوة، وبوضع خطط لفرض رسوم على الحلفاء والخصوم على حد سواء. وحذر ترامب من خطة بايدن لرفع الرسوم الجمركية على الصين، قائلاً: «إنها مجرد حيلة لتجاوز الانتخابات، وبعد ذلك سينهار كل شيء»، وقبل يومين من إعلان الإدارة الأميركية الرسوم الجمركية الجديدة، اعتبرت وزيرة الخزانة الأميركية جانيت يلين أن من الممكن أن ترد الصين على فرض رسوم جمركية على السيارات الكهربائية المنتجة في الصين. وقالت يلين في مقابلة مع تلفزيون بلومبيرغ: «نأمل ألّا ترد الصين بإجراءات ذات ثقل. ولكن هذا يظل احتمالاً قائماً».

ويبدو أن الولايات المتحدة تدرك حجم القوة الاقتصادية الصينية الهائلة، لذا تعمل على تقوية دفاعاتها بوضع حوائط صدّ لطوفان قادم وفق وصف محللين ومسؤولين تنفيذيين في شركات إنتاجية. وعلى الرغم من أن تهديد السيارات الكهربائية الصينية في الوقت الحالي لا يزال في مرحلة الجنين، إلاّ أنّ مسؤولي الإدارة والمحللين المستقلين يقولون إن التحدي التنافسي سينمو. وفي العام الماضي، صدّرت شركات السيارات الصينية ما قيمته 400 مليون دولار فقط من السيارات الكهربائية إلى الولايات المتحدة، بينما كانت مبيعات المصنعين الأوروبيين أعلى بنحو 20 مرة، وفقاً لشركة الاستشارات «أكسفورد إيكونوميكس». وقال مايكل دون، مستشار صناعة السيارات الذي قضى عدة سنوات في الصين ويقيم الآن في مدينة سان دييغو جنوبي ولاية كاليفورنيا لصحيفة واشنطن بوست، أمس: «الأمر كله يتعلق بوقف الفيضان قبل أن يبدأ».

وقال مسؤول أميركي إن واشنطن لا تحاول «تقويض» التنمية في الصين أو الإضرار بالجهود التي بذلتها مع بكين لتحقيق الاستقرار في العلاقات منذ التقى بايدن الرئيس الصيني شي جين بينغ في قمة في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي. لكن المسؤول أضاف، وفق صحيفة فايننشال تايمز البريطانية، أن الصين تنتج بمعدل «يفوق بكثير أي تقدير معقول للطلب العالمي»، وهو ما من شأنه أن يغرق الأسواق العالمية ويقوض قدرة الولايات المتحدة على بناء القدرة الإنتاجية. وأكد: «هذا يقلل من مرونة سلسلة التوريد لدينا، ما يجعلنا جميعاً في مختلف أنحاء العالم أكثر عرضة للإكراه الاقتصادي».

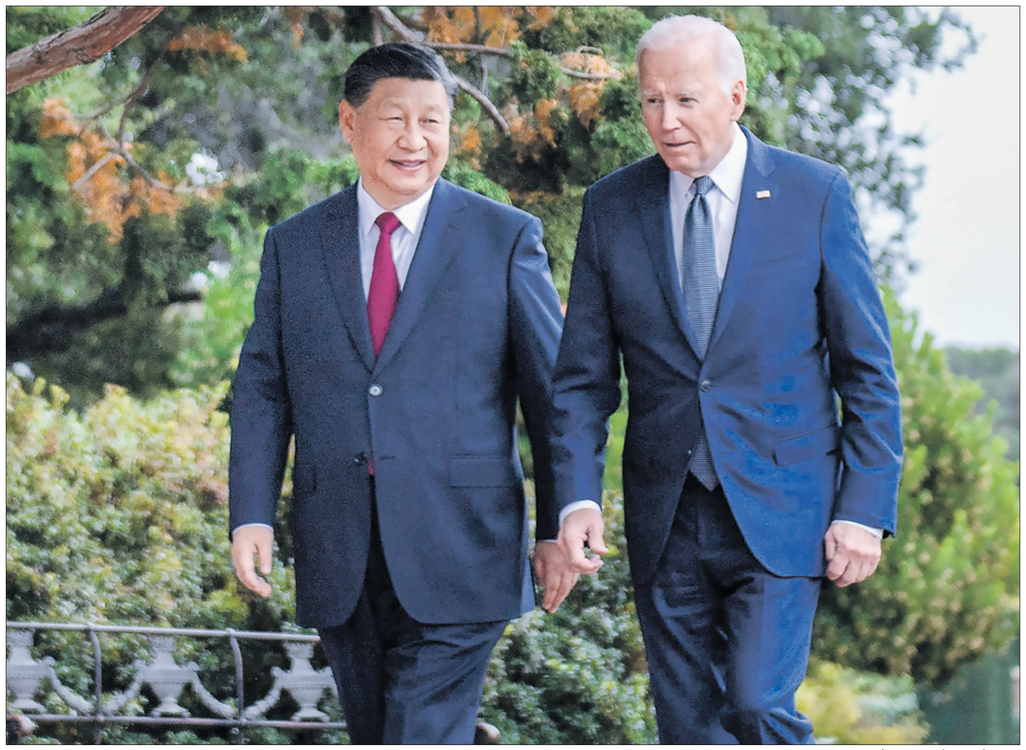
بايدن وشي يتحدثان على هامش اجتماع «آبيك» في وودسايد بالولايات المتحدة (ريتشارد سمالوفسكي/ فرانس برس)

صادرات السيارات تقفز 58%

اظهرت بيانات صادرة حديثًا عن الجمعية الصينية لمصنعي السيارات، ارتفاع إنتاج الصين من السيارات الى مستوى قياسي في 2023، مسجلا 30,16 مليون سيارة، فيما قفزت الصادرات بنسبة 58% الى 4,91 ملايين سيارة. كانت روسيا الوجهة الرئيسية لصادرات السيارات الصينية في 2023، حيث استلمت موسكو اكثر من 841 الف سيارة في الاشهر الـ11 الاولى من العام الماضي، اي اكثر من ضعفي العدد المرسل الى المكسيك التي حلت في المركز الثاني.

النحاس يلامس أعلى مستوى في عامين

لندن ـ **العربي الجديد**

لامس سعر النحاس أعلى مستوى له منذ عام 2022 بعد ارتفاعه القوي مدعوماً بتوقعات تزايد عجز المعروض العالمي، لتقترب المكاسب التي حققها المعدن منذ بداية يناير/ كانون الثاني الماضي من 20% وسط تحد لمؤشرات ضعف الطلب لاسيما في الصين.

ويرى محللون وفق ما نقلت وكالة بلومبيرغ الأميركية، أمس الثلاثاء، أن ارتفاع أسعار النحاس يرجع جزئياً إلى أن المستثمرين يرون أن شح المعروض من المناجم سيؤدي إلى عجز في الإمدادات قريباً خلال العام الجاري 2024. وقال محلل مجموعة «سيتي غروب» المصرفية في مذكرة عبر البريد الإلكتروني: «براهن المستثمرون على ما هو أبعد من حالة الشك والغموض الدورية في المدى القريب مع ضعف مؤشرات الطلب المادي».

وترى المجموعة المصرفية أن النحاس سيرتفع إلى 10500 دولار للطن على المدى القريب وسط «نقص وشيك» في المعروض. وارتفع سعر النحاس خلال تعاملات، أمس، في شنغهاي بالصين، إلى أعلى مستوى له في عامين عند 10239 دولاراً للطن. وكانت الأسعار قد صعدت في الجلسة السابقة يوم الاثنين بنسبة 1,8%، حيث تلقت أسواق السلع دفعة من خطة الصين لطرح سندات خاصة طويلة الأجل قد تستخدم في تمويل الإنفاق على البنية التحتية.

مصانع لإنتاج النحاس في بلدة تشونغتشينغ جنوب غربي الصين، 21 يوليو 2023 (Getty)

أسعار المنتجين الأميركيين تتجاوز التوقعات

مصنع لتجميع سيارات تسلا الكهربائية في كاليفورنيا، 4 فبراير 2015 (Getty)

نيويورك ـ **العربي الجديد**

ارتفعت أسعار المنتجين في الولايات المتحدة خلال إبريل/ نيسان الماضي بأكثر من المتوقع، ما يشير إلى أن تخفيف الضغوط التضخمية سيستغرق بعض الوقت. وأظهرت بيانات مكتب إحصاءات العمل الصادرة، أمس الثلاثاء، أن مؤشر أسعار المنتجين للطلب النهائي ارتفع 0,5% عن مارس/ آذار، فيما صعد على أساس سنوي بنسبة 2,2%. ورغم زيادته بأكثر من المتوقع، فإن التفاصيل الواردة في مؤشر أسعار المنتجين سيرحب بها المستثمرون ومسؤولو مجلس الاحتياطي الفيدرالي (البنك المركزي)، إذ شهدت الفئات الرئيسية التي تغذي مقياس التضخم المفضل لدى البنك المركزي استقراراً. وارتفع مؤشر أسعار المنتجين باستبعاد مكونات الغذاء والطاقة بنسبة 0,5% الشهر الماضي، مقارنة بمارس/ آذار، فيما صعد بنسبة 2,4% مقارنة بالعام السابق. وتخطى بيانات تضخم أسعار الجملة بتدقيق خاص، هذا الأسبوع، لأنها تأتي قبل يوم واحد من إصدار مكتب إحصاءات العمل بيانات مؤشر أسعار المستهلكين لشهر إبريل/ نيسان المنتظر على نطاق واسع. وحالياً، يشير البنك الفيدرالي إلى أن رحلة خفض الفائدة قد تبدأ نهاية 2024، أي أن أسعار الفائدة البالغة 5,5% الآن، وهي الأعلى منذ 23 عاماً، ستبقى مستقرة لشهور قادمة.

أوبك تتمسك بتوقعاتها لنمو الطلب على النفط

فيينا ـ **العربي الجديد**

أبقت منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك)، على توقعاتها بنمو قوي نسبياً للطلب العالمي على النفط في عام 2024، مشيرة إلى أن هناك فرصة لأن يكون أداء الاقتصاد العالمي أفضل من المتوقع هذا العام. وقالت في تقريرها الشهري الصادر، أمس الثلاثاء، إن الطلب العالمي على النفط سيرتفع بمقدار 2,25 مليون برميل يومياً في 2024، وبواقع 1,85 مليون برميل يومياً في عام 2025. ولم تغير المنظمة أيا من توقعاتها عن الشهر الماضي.

محطة وقود في ستوكهولم (Getty)

وهذا هو التقرير الأخير قبل اجتماع تحالف «أوبك+» الذي يضم كبار المنتجين من خارجها على أسهم روسيا، والمقرر عقده في الأول من يونيو/ حزيران المقبل لتنسيق سياسة الإنتاج. وتعبر أوبك عن تفاؤلها بشأن التوقعات الاقتصادية. وقالت في التقرير «رغم بعض الاحتمالات الهبوطية، فإن الزخم المستمر الذي لوحظ منذ بداية العام قد يوفر اتجاهاً صعودياً إضافياً لنمو الاقتصاد العالمي في عام 2024 وما بعده».

وقدّرت المنظمة التي تتخذ من العاصمة النمساوية فيينا مقراً رئيسياً لها، أن تقود الصين والشرق الأوسط نمو الطلب على النفط في صيف 2024، بموازاة توقعها نمواً قوياً في الطلب على وقود الطائرات من كافة مناطق العالم خلال الأشهر المقبلة، بفعل ارتفاع حركة سفر الركاب والشحن الجوي. وأشارت إلى أن الإنفاق الرأسمالي للمنتجين من خارج دول المنظمة على التنقيب عن النفط والغاز وإنتاجهما ارتفع العام الماضي بنحو 51 مليار دولار عن عام 2022، ليصل إلى 496 مليار دولار. وتوقعت أن يرتفع هذا الإنفاق بنسبة 2% خلال 2024، على أساس سنوي، ينخفض 4% في 2025 إلى 487 مليار دولار. وجرى تداول خام برنت، أمس، عند نحو 83,25 دولاراً للبرميل، وخام غرب تكساس الوسيط الأميركي عند 79 دولاراً للبرميل بانخفاض طفيف عن الجلسة السابقة. ويترقب المتداولون إشارات حول ما إذا كان سيتم تمديد التخفيضات الطوعية من قبل «أوبك+».

الاقتصاد في صور

صعود جديد يزيد الذهب بريقاً

لندن ـ **العربي الجديد**

كسر سعر الذهب حاجزاً جديداً خلال تعاملات أمس الثلاثاء، بدعم من الطلب المتزايد وسط استمرار المخاطر الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط والغموض حول مسار الفائدة الأميركية. واكتسب المعدن الأصفر دولارين في تعاملات العقود الآجلة لشهر يونيو/ حزيران، ليبلغ سعر الأوقية «الأونصة» 2345 دولاراً، بينما بلغت الأوقية في السوق الفوري 2338,5 دولاراً، وفق وكالة بلومبيرغ الأميركية. يأتي الصعود الجديد في وقت تتوقع مؤسسات مصرفية عالمية مواصلة المعدن النفيس الارتفاع خلال العامين الجاري والمقبل، حيث توقع «دويتشه بنك» الألماني أخيراً وصول السعر إلى 2400 دولار للأونصة بنهاية العام الجاري و2600 دولار للأونصة في نهاية العام المقبل 2025. كما توقعت مؤسسة «سيتي بنك» الأميركية ارتفاع سعر المعدن الأصفر إلى 2500 دولار للأونصة هذا العام، و3000 دولار للأونصة في 2025. كما رجح بنك «غولدمان ساكس» الأميركي بلوغ السعر 2700 دولار للأونصة العام الجاري.

ودفعت التوقعات بخفض أسعار الفائدة من البنك الفيدرالي الأميركي خلال الشهور المقبلة والتوتر الجيوسياسي في منطقة الشرق الأوسط الذهب إلى الارتفاع بنسبة 13% تقريباً هذا العام حتى الآن، في حين أشار محللون إلى أنّ المستثمرين قد يحاولون استباق التوقعات الخاصة بموجة شراء البنوك المركزية المتوقعة لمزيد من الذهب في وقت لاحق من هذا العام. وقال مصرف «يو بي إس» السويسري، في مذكرة الاثنين الماضي: «تسعى بنوك وول ستريت جاهدة لمواكبة ارتفاع سعر الذهب»، وقد جاء ذلك «بشكل أسرع وأكثر قوة من توقعاتنا الصعودية بالفعل». وقال فريق من محللي البنك بقيادة الخبير الاستراتيجي جيوفاني ستونوفو للعملاء في مذكرة، إن الذهب سيواصل الصعود خلال العام الجاري.

متجر مجوهرات في ولاية أسام الهندية، 10 نوفمبر 2023 (Getty)

وسيط يراقب حركة الأسهم في بورصة نيويورك، 4 أكتوبر/ 2023 (مايكل إم سانتياغو/Getty)

عامل في البنك المركزي الفيليبيني يجمع سبائك الذهب المسكوكة حديثا (فرانس برس)